المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي اليومي

14-12-2025

رقم الأرشفة SY-HR-DLR-2025-12-14

تاريخ الإصدار 15-12-2025

مقدمة التقرير

يرصد هذا التقرير اليومي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل

- الحكومة السورية
- المجموعات المسلحة
- الحكومة التركية.
- الحكومة الإسرائيلية
- التحالف الدولي
- اي جهات اخرى ذات صلة، ...

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات، توزيعها الجغرافي، والجهات المسؤولة عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين.

- يحتوي هذا التقرير على بيانات مرقمة وتحليلات حقوقية أولية بناءً على المعايير الدولية.
- جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة.
- يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر دون الإشارة للمصدر الكامل.

رصد وتحليل انماط الانتهاكات

- *القتل خارج نطاق القضاء واستهداف المدنيين – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: السويداء (1)، الجهات المنفذة: فرد مدني (أسامة تركي صعب)، الوصف النمطي: استخدام عنف مباشر أدى إلى قتل مواطنين وإصابة طفل في بيئة غير نزاع مسلح.*
- *الحرمان التعسفي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: حلب (1)، الجهات المنفذة: هيئة تحرير الشام (سلطة أمر واقع)، الوصف النمطي: تفشي الإدمان والاستغلال الجنسي للأطفال وسط غياب الحماية القانونية وغياب الرقابة المجتمعية.*
- *التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: حمص (1)، الجهات المنفذة: عناصر تتبع لوزارة الدفاع السورية، الوصف النمطي: اعتداء جسدي لفظي على مدنيين عند الحواجز الأمنية يرافقه إنكار رسمي وغياب المحاسبة.*
- *الاختفاء القسري – عدد الانتهاكات: 3، توزيع المحافظات: حمص (1)، دمشق (1)، اللاذقية (2)، الجهات المنفذة: جهات أمنية رسمية أو مجموعات مسلحة مرتبطة بها، الوصف النمطي: اعتقال أو خطف دون كشف المصير، يرافقه تعتيم رسمي وابتزاز مالي واستخدام أدوات أمنية لتهديد العائلات.*
- *الاعتقال التعسفي – عدد الانتهاكات: 2، توزيع المحافظات: ريف دمشق (1)، حمص (1)، الجهات المنفذة: جهاز الأمن العام السوري، التحالف الدولي، الوصف النمطي: تنفيذ عمليات اعتقال دون سند قانوني، دون شفافية أو إذن قضائي، مع انتهاك الحريات الفردية.*
- *التمييز والاضطهاد على أساس ديني/طائفي – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: ريف دمشق (1)، الجهات المنفذة: جهاز الأمن العام السوري، الوصف النمطي: اعتقال ومعاملة قاسية مدفوعة بخلفية طائفية، تشمل التعدي اللفظي والجسدي وتهديد الأطفال.*
- *الاعتداء على السيادة والسلامة الإقليمية – عدد الانتهاكات: 2، توزيع المحافظات: حلب (2)، الجهات المنفذة: القوات التركية، الوصف النمطي: تنفيذ ضربات عسكرية في مناطق مأهولة أو ذات كثافة سكانية عالية، خارج إطار القانون الدولي وبدون تمييز بين الأهداف.*

- *الهجمات العشوائية ضد المدنيين – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: حلب (1)، الجهات المنفذة: الطيران الحربي التركي، الوصف النمطي: قصف غير دقيق طال مناطق مدنية، مع أضرار مادية ونفسية دون وجود أهداف عسكرية ظاهرة.*
- *التهجير القسري وتغيير البنية السكانية – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: حلب (1)، الجهات المنفذة: فصائل الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا، الوصف النمطي: نقل جماعي لمحتجزين دون إعلان أو ضمانات، ما يفتح الباب للتصفية أو التعذيب أو الاحتجاز غير القانوني.*
- *القتل خارج نطاق القضاء واستهداف المدنيين – عدد الانتهاكات: 1، توزيع المحافظات: حمص (1)، الجهات المنفذة: عنصر من الأمن العام السوري مرتبط بجماعات متطرفة، الوصف النمطي: هجوم انتحاري استهدف منشأة أمنية تضم قوات دولية، خلف قتلى وجرحى، وكشف عن خلل أمني مؤسسي.*

تاريخ التوثيق	المحافظة	الحي أو القرية	الجهة	نوع الانتهاك	معتقل	جريح	قتيل	مخطوف/ة	غير محدد
14/12/2025	حلب	حي الصاخور – منطقة باب جنيد	الحكومة السورية	انتهاك واسع النطاق للحق في الحماية من الاستغلال الجنسي، الإهمال المتعمد لسلامة الطفل، تفشي المخدرات، تهديد الصحة العامة، الإتجار غير المشروع بالمواد السامة، ضعف الدولة المركزية	0	0	0	0	0
14/12/2025	حمص	مدينة حمص	الحكومة السورية	الاعتداء الجسدي والتعذيب خارج القانون، الحرمان من الحرية دون سند قانوني، الإخفاء القسري، التمييز القائم على الهوية الدينية، إنكار رسمي للانتهاك، قصور مؤسسي بالمساءلة	0	1	0	1	0
14/12/2025	حمص	ريف تل كلخ – قرية بيت قرين – جسر الزارة	الحكومة السورية	الحرمان التعسفي من الحرية، القتل خارج نطاق القانون، الإخفاء القسري، الابتزاز المالي، انتهاك الحق في الحياة، استخدام النفوذ الأمني لأغراض مالية، فشل مؤسسي بالكشف عن المصير	0	0	1	0	0
14/12/2025	ريف دمشق	السيدة زينب – شارع المدارس	الحكومة السورية	الحرمان التعسفي من الحرية، الاعتقال القائم على الهوية الطائفية، المعاملة القاسية واللاإنسانية، إيذاء جسدي بحق قاصرين، اقتحام سكني بالقوة، تمييز طائفي، فشل مؤسسي في حماية الحقوق	1	2	0	0	0
14/12/2025	دمشق	دمشق – المزة أوتوستراد	الحكومة السورية	الاختفاء القسري، الحرمان التعسفي من الحرية، ابتزاز مالي منظم، تهديد الأمن الاجتماعي، استغلال نفوذ أمني، تقاعس السلطات في التحقيق، فشل مؤسسي في الحماية	0	0	0	1	0
14/12/2025	السويداء	الريف الشرقي – بلدة ملح	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	القتل العمد خارج القانون، الاعتداء الجسدي المفضي إلى الموت، محاولة قتل قاصر، انتهاك الحق في الحياة، تهديد السلامة الجسدية، قصور مؤسسي في توفير الحماية	0	1	2	0	0
14/12/2025	اللاذقية	ريف اللاذقية الشرقي – قرية المزيرعة	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	الاختفاء القسري، الحرمان من الحرية دون سند قانوني، استهداف قاصرين، تهديد السلامة الجسدية، استخدام الهواتف الشخصية في سياق الإخفاء، غياب إجراءات مؤسسية للكشف عن المصير	0	0	0	2	0

14/12/2025	اللاذقية	ريف اللاذقية الشمالي الشرقي – جبل النورية – حارة بيت سعود	مجموعات مسلحة / قوات رديفة	الاختفاء القسري، انتهاك الحق في الحرية الشخصية، التهديد الأمني في مناطق زراعية، فشل في حماية المدنيين، غياب آلية إنذار أو مساءلة	0	0	0	1	0
14/12/2025	حلب	ريف منبج الغربي – منطقة الشيوخ – مقابل جرابلس	الحكومة التركية	قصف جوي على منطقة مأهولة، استهداف غير مشروع لمواقع مدنية، استخدام القوة المفرطة خارج القانون، تهديد سلامة المدنيين، تدمير ممتلكات خاصة، خرق سيادة الدولة	0	0	0	0	0
14/12/2025	حلب	منبج ومنطقة عفرين	الحكومة التركية	تصعيد عسكري واسع النطاق في مناطق مأهولة، تهديد مباشر للحق في الحياة، تهجير قسري، استهداف منشآت مدنية، تقويض الحماية في النزاعات، تفاقم النزوح الداخلي، تهديد وشيك باستهداف غير تمييزي	0	0	0	0	0
14/12/2025	حلب	ريف عفرين – ناحية راجو – "السجن الأسود"	الحكومة التركية	الإخفاء القسري الجماعي، النقل القسري للمحتجزين، الحرمان التعسفي من الحرية، التمييز القائم على الهوية القومية والدينية، تهديد السلامة الجسدية، انتهاك ضمانات الاحتجاز	0	0	0	0	0
14/12/2025	حمص	مدينة تدمر ومحيطها – باتجاه قاعدة التنف	التحالف الدولي	الحرمان التعسفي من الحرية، تنفيذ اعتقالات خارج إطار القانون الوطني، نقل محتجزين إلى قاعدة عسكرية خارج الولاية القضائية، تغييب قانوني، تهديد سيادة الدولة، خرق الضمانات الإجرائية	17	0	0	0	0
14/12/2025	حمص	مدينة تدمر – مدخل مدينة تدمر	التحالف الدولي	خرق جسيم لأمن المنشآت العسكرية المشتركة، قتل خارج نطاق القانون في نزاع مسلح غير دولي، استخدام عناصر متطرفة ضمن أجهزة رسمية، تهديد الأمن الإقليمي والدولي، تضليل رسمي للرأي العام	0	8	3	0	0
الإجمالي					18	12	6	5	0

أولا – الحكومة السورية

المحافظة: محافظة حلب

المكان: محافظة حلب ‹مدينة حلب ‹حي الصاخور ‹منطقة باب جنيد

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: انتهاك واسع النطاق للحق في الحماية من الاستغلال الجنسي، الإهمال المتعمد لسلامة الطفل، تفشي المخدرات في بيئة الأطفال، تهديد الصحة العامة، الإتجار غير المشروع بالمواد السامة، ضعف الدولة المركزية، تقاعس السلطة الفعلية في حماية القاصرين، انتشار السلوكيات المنحرفة دون رقابة

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات تفشي ظواهر خطيرة في الأحياء الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام في مدينة حلب، وخاصة في حي الصاخور ومحيط باب جنيد، شملت:

- انتشار الإدمان بين الأطفال على مادة تُعرف شعبيًا باسم "الشعلة" (مادة لاصقة تُصنع من تنر مخلوط بمواد اسفنجية)،
- تفاقم مظاهر الانحلال والانتهاك الجنسي للأطفال،
- وغياب أي شكل من أشكال الحماية القانونية أو الرقابة المجتمعية، في ظل سلطة الأمر الواقع الممثلة بهيئة تحرير الشام.

التوثيق:

وفق الشهادات: فإن عددًا من الأطفال، ومنهم طفلة في التاسعة من عمرها، أكدوا وجود مصدر دائم لتوفير مادة "الشعلة" في منطقة باب جنيد، حيث تُباع للأطفال في أكياس بلاستيكية صغيرة لاستخدامها في الاستنشاق. هذه المادة تؤدي إلى فقدان الوعي، الهلوسة، والتخدير، وقد تُعرّض الطفل للموت دون أن يشعر بما يجري حوله.

الأطفال المستهدفين في هذه البيئة يتعرضون، في حالات كثيرة، إلى **انتهاك جسدي وجنسي**، حيث يتم استغلال فقدانهم للوعي، أو حاجتهم للمادة المخدرة، من قبل بالغين داخل هذه المناطق. وتفيد شهادات أن السلوكيات المنحرفة ومنها **الاستغلال الجنسي لأطفال دون سن 11 عامًا من كلا الجنسين** باتت منتشرة، وسط غياب كامل لأي محاسبة، وتحول الظاهرة إلى ما يُشبه سوقًا مفتوحة للإجرام، تُمارس في العلن دون رادع.

ويحمّل الأهالي الجهات المسيطرة المسؤولية عن تفشي هذا الانحطاط الأخلاقي والاجتماعي، نتيجة انعدام الضبط الأمني، وغياب مؤسسات الحماية، وتواطؤ بعض القوى المسلحة مع شبكات التوزيع.

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص < مدينة حمص

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الاعتداء الجسدي والتعذيب خارج إطار القانون، الحرمان من الحرية دون سند قانوني، الإخفاء القسري، التمييز القائم على الهوية الدينية، إنكار رسمي للانتهاك، قصور مؤسسي في مساءلة الأجهزة الأمنية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة اعتداء جسدي واختفاء قسري تعرض لها مواطنان من أبناء الطائفة السنية في محافظة حمص، وذلك على أحد الحواجز الأمنية التابعة لجهة تتبع لوزارة الدفاع السورية، بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025.

التوثيق:

وفق الشهادات: وبحسب إفادة الضحية، كان يمرّ عبر الحاجز عندما تفاجأ بوجود ابن عمه معتقلًا هناك. وعند سؤاله عنه وإخباره العناصر أنه عنصر منتسب إلى وزارة الدفاع، بادر أحد العناصر بشتمه بألفاظ مهينة، تلتها إهانات لفظية أخرى وضرب مباشر على رأسه باستخدام مؤخرة بندقية، ما أفقده الوعي.

أفاق الضحية لاحقًا ليجد نفسه داخل أحد المراكز الطبية، دون وجود قريبه الذي كان معتقلًا، والذي اختفى بعد الحادثة، ولم يتمكن من الوصول إليه حتى لحظة التوثيق.

عند تقديمه شكوى رسمية، أنكر عناصر الحاجز الواقعة بالكامل، وادعوا أنه "أُغمي عليه أثناء مروره على الحاجز وتم إسعافه"، دون تقديم أي توضيحات حول اعتقال أو اختفاء الشخص الآخر الذي كان موجودًا.

وتحمل هذه الحادثة مؤشرات واضحة على سلوك ممنهج في التعامل مع المواطنين من فئة معينة ضمن خلفية طائفية، تتضمن التجاوز على الصلاحيات، وإنكار الأفعال بعد وقوعها، مع تسجيل غياب كلي للمحاسبة أو التحقيق من قبل الجهات المعنية، في ظل انعدام الشفافية.

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص <ريف تل كلخ <قرية بيت قرين <جسر الزارة

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الحرمان التعسفي من الحرية، القتل خارج نطاق القانون، الإخفاء القسري، الابتزاز المالي، انتهاك الحق في الحياة، استخدام النفوذ الأمني لأغراض مالية، فشل مؤسسي في الكشف عن مصير المحتجزين

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات مقتل الشاب "محمود محمد سليمان"، المنحدر من قرية **بيت قرين** في ريف تل كلخ بمحافظة حمص، بعد أن فُقد أثره منذ تاريخ **24آب / أغسطس 2025**، إثر اعتقاله من قبل عناصر تتبع لجهاز **الأمن العام** بالقرب من **جسر الزارة**، في منطقة تل كلخ بالريف الغربي.

التوثيق:

وفق الشهادات: وفق ما أفادت به عائلة الضحية، فقد تواصلت جهة مجهولة مع الأسرة بعد أيام من الاعتقال، وطالبت بمبلغ **50 مليون ليرة سورية** كفدية لإطلاق سراحه. ورغم عدم وضوح الجهة الخاطفة، إلا أن العائلة دفعت المبلغ بالكامل، استجابة للابتزاز، وسط تعتيم رسمي على مصيره، وعدم صدور أي قرار قضائي أو إعلان عن احتجازه في أي مركز رسمي.

صُدمت العائلة بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025 باتصال هاتفي من مشفى الوليد في حي الوعر بحمص، يطلب منهم الحضور للتعرف على جثمان شخص مجهول الهوية. ولدى وصولهم، تعرفوا رسميًا على

جثمان ابنهم، **محمود محمد سليمان**، دون أي توضيحات رسمية من الجهات المعنية، ودون تسليمهم أي تقرير طبي يوضح ظروف الوفاة أو توقيتها بدقة.

وسجل اعتقال الضحية من قبل جهة أمنية محددة، إلى أن ما تعرض له يندرج ضمن حالات **الإخفاء القسري المفضي إلى الموت**، وهو انتهاك جسيم تتقاطع فيه مسؤولية الجهات الرسمية مع الجهات التي طالبت بالفدية، ويعكس وجود أنماط ابتزاز مالي متصلة بالبنية الأمنية.

- **صورة الضحية محمود**

المحافظة: محافظة ريف دمشق

المكان: محافظة ريف دمشق <السيدة زينب <شارع المدارس

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الحرمان التعسفي من الحرية، الاعتقال القائم على الهوية الطائفية، المعاملة القاسية واللاإنسانية، الإيذاء الجسدي بحق قاصرين، اقتحام سكني بالقوة، تمييز طائفي، فشل مؤسسي في حماية الحقوق الدستورية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة اعتقال المواطن "عباس فؤاد درباج" من أبناء الطائفة الشيعية، يوم 12 كانون الأول / ديسمبر 2025، في بلدة السيدة زينب بريف دمشق، وذلك بعد مداهمة منزله من قبل عناصر تابعة لجهاز الأمن العام، دون إبراز أي مذكرة توقيف قانونية.

التوثيق:

وفق الشهادات: وقعت المداهمة في شارع المدارس وسط البلدة، حيث جرى اقتحام المنزل بطريقة عنيفة، تخللتها شتائم وإهانات لفظية موجهة للضحية ولأفراد عائلته، وخاصة النساء. كما أفاد مصدر ميداني أن عنصرين من الجهاز الأمني قاما بالاعتداء بالضرب على امرأتين من الأسرة، بالإضافة إلى تعنيف طفلين يبلغان من العمر 8 و11 عامًا، مما أدى إلى إصابتهما بكدمات سطحية، دون تقديم أي إسعاف أو تدخل لاحق.

خلفية الاعتقال تعود إلى تقرير أمني قُدم ضد الضحية من قبل بعض الجيران، على خلفية خلاف شخصي سابق، استُخدم كذريعة لتحريك إجراء أمني بحقه. ويُرجح أن دوافع الاستهداف تضمنت بعدًا طائفيًا، في ظل ورود ألفاظ مهينة متعلقة بهويته الدينية أثناء الاعتقال.

وتُشكل هذه الحادثة مؤشرًا واضحًا على تدهور منظومة العدالة الإجرائية، وغياب الضمانات القانونية أثناء تنفيذ عمليات التوقيف، بما في ذلك انتهاك حرمة السكن وغياب الإذن القضائي، فضلًا عن التعدي على القاصرين، وغياب أي مساءلة.

- **صورة المعتقل عباس**

المحافظة: محافظة دمشق

المكان: محافظة دمشق >دمشق >المزة أوتوستراد

التاريخ: 10 آذار / مارس 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الاختفاء القسري، الحرمان التعسفي من الحرية، ابتزاز مالي منظم، تهديد الأمن الاجتماعي، استغلال نفوذ أمني، تقاعس السلطات في التحقيق، فشل مؤسسي في ضمان الحماية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات استمرار اختفاء رجل الأعمال السوري المعروف "هاشم أنور العقاد" منذ تاريخ 10 آذار / مارس 2025، بعد أن تعرّض للاختطاف في وضح النهار قرب فندق غولدن مزة على طريق أوتوستراد المزة في العاصمة دمشق، أثناء شهر رمضان، على يد مجموعة مسلحة غير معرّفة أوقفت سيارته بالقوة واقتادته إلى جهة مجهولة.

التوثيق:

وفق الشهادات: تواصلت الجهة الخاطفة لاحقًا مع عائلة العقاد، وطلبت مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي كفدية لإطلاق سراحه. بعد مفاوضات استمرت أسابيع، وافقت العائلة على دفع مبلغ مليون دولار، وتم تحويله عبر عملة رقمية مشفّرة بواسطة أشقاء الضحية المقيمين خارج سوريا. إلا أن الجهة الخاطفة اختفت بعد ذلك تمامًا، ولم تُرسل أي تأكيد بخصوص مصيره، مما يجعل حالته في إطار "الاختفاء القسري" وفق القانون الدولي، نتيجة استمرار انقطاع الأخبار عن مصير الضحية، وعدم تبنّي أي جهة رسمية أو غير رسمية مسؤولية اعتقاله أو احتجازه.

اللافت أن بعض الأشخاص المرتبطين بجهاز "الأمن العام" بدأوا خلال الأشهر الأخيرة بابتزاز عائلة العقاد ماليًا، عبر ادعاءات بامتلاكهم معلومات حصرية حول مصير الضحية، أو إمكانية تحريره بمراحل مقابل مبالغ مالية طائلة، تبدأ بدفع 200 ألف دولار "كمقدمة" لإثبات الجدية.

هذه الأطراف الأمنية المزعومة اخترعت روايات متعددة لتضليل الأسرة، من قبيل وجود دلائل على أن العقاد ما زال حيًا، أو أن لديهم "دليلًا ماديًا" يمكن تسليمه مقابل مبلغ معين. هذا السلوك زاد من معاناة العائلة، وأدى

إلى آثار نفسية وصحية شديدة، فضلًا عن أعباء مالية جسيمة نتيجة محاولة الاستجابة المستمرة لهذه الضغوط، دون أي نتائج ملموسة.

في محاولة لتتبع التطورات، أجرى فريق المركز عملية بحث عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، ولم يُسجل أي إعلان رسمي من السلطات الحكومية أو القضائية السورية بخصوص فتح تحقيق أو ملاحقة الجناة. كما لم تظهر أي مطالبات سياسية أو إعلامية داخلية بضرورة الكشف عن مصير العقاد، رغم مرور أكثر من تسعة أشهر على اختفائه، ما يُعزز فرضية وجود تواطؤ أو تقاعس رسمي في متابعة الملف.

- **صورة العقاد وزوجته**

ثانيا – مجموعات مسلحة / قوات رديفة/ قوات أمر واقع

المحافظة: محافظة السويداء

المكان: محافظة السويداء <الريف الشرقي <بلدة ملح

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: القتل العمد خارج نطاق القانون، الاعتداء الجسدي المفضي إلى الموت، محاولة قتل طفل قاصر، انتهاك الحق في الحياة، تهديد السلامة الجسدية، قصور مؤسسي في توفير الحماية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات مستجدات جريمة قتل وقعت في بلدة ملح في الريف الشرقي لمحافظة السويداء، بعد منتصف ليل 13 كانون الأول / ديسمبر 2025، حيث أقدم المدعو "أسامة تركي صعب" على مهاجمة أفراد من عائلة شقيقه المتوفى داخل مكان إقامتهم، مستخدمًا العنف المباشر.

التوثيق:

وفق الشهادات: أسفر الاعتداء عن مقتل المواطنة "ولاء باسط" (35 عامًا)، وهي أرملة شقيق الجاني، وابنتها الطفلة "سيدرا صعب" (9 أعوام)، نتيجة إصابات بالغة، كما أدى الاعتداء إلى إصابة الطفل "قيصر صعب" (12 عامًا) بجروح خطيرة، نُقل على إثرها إلى المشفى، حيث أفاد الأطباء أن وضعه الصحي ما يزال حرجًا حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

الجاني كان مغتربًا وعاد إلى البلدة قبل فترة قصيرة، وأن الضحية كانت تعيش بمفردها مع طفليها منذ وفاة زوجها قبل ثلاث سنوات ونصف، وتتحمل مسؤولية إعالتهما. عقب ارتكاب الجريمة، فرّ الجاني من البلدة على متن دراجة نارية باتجاه بلدة امتان، دون أن تُسجّل أي معلومات مؤكدة عن إلقاء القبض عليه حتى تاريخ التوثيق.

- **صورة الضحية ولاء**

المحافظة: محافظة اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية ‹ريف اللاذقية الشرقي ‹قرية المزيرعة

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الاختفاء القسري، الحرمان من الحرية دون سند قانوني، استهداف قاصرين، تهديد السلامة الجسدية، استخدام الهواتف الشخصية في سياق الإخفاء، غياب الإجراءات المؤسسية للكشف عن مصير المختفين

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة اختفاء شابين من أبناء الطائفة العلوية في محافظة اللاذقية، بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025، أثناء عملهما كبائعين متجولين للحليب في قرى الريف الشرقي للاذقية. الشابان هما: **علي هيثم عساف** (مواليد 2005) و**هادي نزار عساف** (يبلغ من العمر 17 عامًا) وينحدر كلاهما من قرية **المزيرعة،** وقد غادرا منزلهما صباحًا لممارسة عملهما المعتاد في بيع الحليب.

التوثيق:

وفق الشهادات: عائلتيهما فقدتا الاتصال بهما في منتصف النهار، وبعد ساعات، وردت **رسالة نصية قصيرة**

من رقم هاتف علي، جاء فيها: "أخذونا درع الأمن ما بعرف لوين رايحين"، ثم انقطع الاتصال نهائيًا وخرج الخطان عن التغطية، دون أي معلومات لاحقة عن مصيرهما.

وبحسب أقرباء الشابين، فإن الرسالة أثارت مخاوف حقيقية من تورط جهة أمنية أو عسكرية في عملية الاعتقال أو الخطف، خاصة مع استخدام تعبير "درع الأمن"، وهي عبارة يُفهم منها أحيانًا ارتباط الجهة بكيانات أمنية تعمل تحت غطاء رسمي أو رديف.

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تصدر أي جهة رسمية بيانًا يؤكد احتجاز الشابين أو يقدم معلومات عن مكان وجودهما، كما لم تُسجل العائلة أي تواصل من جهات أمنية أو قضائية توضح ما إذا تم احتجازهما قانونيًا أو لأسباب أمنية، ما يُبقي الواقعة في إطار **الاختفاء القسري**.

- **صورة المخطوفين علي ونزار**

المحافظة: محافظة اللاذقية

المكان: محافظة اللاذقية <ريف اللاذقية الشمالي الشرقي <جبل النورية <حارة بيت سعود

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)

نوع الانتهاك: الاختفاء القسري، انتهاك الحق في الحرية الشخصية، التهديد الأمني في مناطق زراعية، فشل في حماية المدنيين بمناطق النزاع، غياب آلية إنذار أو مساءلة، ضعف الدولة المركزية في مناطق سيطرة متنازَع عليها

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات فقدان التواصل مع المواطن السوري **باسل نصر صقور**، من مواليد عام 1989، وينحدر من قرية **جبل النورية – حارة بيت سعود** في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، وذلك صباح يوم الجمعة **12كانون الأول / ديسمبر 2025**، أثناء ذهابه إلى أرضه الزراعية الخاصة الواقعة قرب قرية سلمى، حيث يُشرف على زراعة أشجار الزيتون.

التوثيق:

وفق الشهادات: خرج باسل من منزله في الساعة الثامنة صباحًا باتجاه أرضه الزراعية، دون أن يُرافقه أحد، ومنذ ذلك الحين فُقد أي اتصال معه، ولم ترد أي معلومة حول مصيره حتى لحظة إعداد هذا التقرير بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025.

المنطقة التي يعمل فيها باسل تُعد منطقة تماس حساسة، تتواجد فيها فصائل أجنبية مسلحة موالية للقوات التركية من جهة، وعناصر من فصائل رديفة لسلطة دمشق من جهة أخرى، مع تسجيل حوادث سابقة لاختفاء مدنيين في نفس البقعة الجغرافية، دون إجراء تحقيقات شفافة، ما يعكس **ضعفًا بنيويًا في أداء الدولة المركزية** في تأمين المواطنين العاملين في مناطق زراعية متاخمة لمواقع عسكرية.

- **صورة المخطوف باسل**

ثالثا – الحكومة التركية

المحافظة: محافظة حلب

المكان: محافظة حلب ←ريف منبج الغربي ←منطقة الشيوخ ←مقابل مدينة جرابلس

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: قصف جوي على منطقة مأهولة، استهداف غير مشروع لمواقع مدنية، استخدام القوة المفرطة خارج القانون الدولي، تهديد سلامة المدنيين، تدمير ممتلكات خاصة، خرق سيادة الدولة، جرائم محتملة ضد المدنيين في نزاع مسلح غير دولي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام **الطيران الحربي التركي**، بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025، بشنّ غارات جوية استهدفت **منطقة الشيوخ** الواقعة غرب نهر الفرات، والمقابلة لمدينة

جرابلس، شرق محافظة حلب، وهي منطقة تخضع لسيطرة عسكرية مختلطة تتضمن وجودًا سابقًا أو حالياً لعناصر من **قوات سوريا الديمقراطية (قسد)**، لكنّها تضم في ذات الوقت تجمعات مدنية وبلدات مأهولة بالسكان.

التوثيق:

وفق الشهادات: فقد تسببت الغارات **بوقوع أضرار في ممتلكات مدنيين**، إضافة إلى تسجيل حالات ذعر وتهجير محدود لسكان محليين، دون تسجيل خسائر بشرية مؤكدة حتى لحظة إعداد التقرير.

القوات التركية بررت الضربات إعلاميًا بأنها استهدفت "مواقع تستخدمها قسد لشن هجمات على مواقع الجيش الوطني التركي"، بينما تشير الوقائع إلى أن الاستهداف طال مناطق مدنية لا يُعرف وجود نشاط عسكري مباشر فيها لحظة القصف.

هذه الغارات تأتي في إطار تصعيد عسكري تركي مستمر شمال سوريا، وسط **انعدام الشفافية بشأن تحديد الأهداف، وعدم وجود تحقيق مستقل** لتحديد ما إذا كانت المواقع المستهدفة ذات طابع عسكري فعلي أو تستخدم فقط كمبرر للهجوم.

المحافظة: محافظة حلب

المكان: محافظة حلب ،منبج و منطقة عفرين

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: تصعيد عسكري واسع النطاق في مناطق مأهولة، تهديد مباشر للحق في الحياة، التهجير القسري، استهداف منشآت مدنية، تقويض الحماية في النزاعات، تفاقم النزوح الداخلي، تهديد وشيك باستهداف غير تمييزي، انتهاك سيادة الأراضي، تهديد للسلم الأهلي

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات بدء تحرك واسع لوحدات من **الجيش التركي** باتجاه منطقتي **عفرين** و**منبج**، بالتزامن مع تحركات متزامنة من وحدات تابعة للقوات الحكومية السورية، باتجاه نقاط التماس ذاتها.

التوثيق:

وفق الشهادات: التحركات تأتي بعد انتهاء "مهلة سياسية – عسكرية" قيل إنها مُنحت لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ويُحتمل أن يُستَتبَع ذلك بهجوم منسّق، أو عمليات أمنية واسعة النطاق.

ويُخشى أن تؤدي هذه التحركات إلى **أعمال عسكرية مباشرة في مناطق ذات كثافة سكانية عالية**، خاصة أن منطقتي عفرين ومنبج تضمان عددًا كبيرًا من النازحين، وأهالي القرى، إضافة إلى منشآت مدنية وخدمية، قد تتعرض للتدمير أو العزل.

المحافظة: محافظة حلب

المكان: محافظة حلب ،ريف عفرين ،ناحية راجو ،سجن راجو المعروف محليًا بـ"السجن الأسود"

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الإخفاء القسري الجماعي، النقل القسري للمحتجزين، الحرمان التعسفي من الحرية، التمييز القائم على الهوية القومية والدينية، تهديد السلامة الجسدية، انتهاك ضمانات الاحتجاز، قصور ممنهج في الكشف عن المصير

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام فصائل بـ"الجيش الوطني السوري" والمدعوم من القوات التركية، بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025، بإفراغ سجن راجو الواقع في ريف عفرين بمحافظة حلب، ونقل أعداد كبيرة من المعتقلين إلى جهة مجهولة.

التوثيق:

وفق الشهادات: شملت عملية النقل آلاف المحتجزين من مكونات مختلفة، من بينهم أكراد وعرب وعلويون

وشيعة وأفراد من أقليات أخرى، دون إبلاغ ذويهم أو محاميهم، ودون تقديم أي أوامر قضائية أو بيانات رسمية توضح أسباب النقل أو وجهته.

تأتي هذه العملية في سياق الاستعدادات القتالية للقوات التركية ضد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) داخل الأراضي السورية، ما يثير مخاوف جدية من استخدام المحتجزين كأوراق ضغط أمنية، أو تعريضهم لمخاطر جسيمة، بما في ذلك التعذيب أو التصفية أو الاحتجاز في مواقع سرية خارج نطاق الرقابة.

إن غياب أي إعلان رسمي عن أماكن الاحتجاز البديلة، أو قوائم أسماء المنقولين، أو ضمانات سلامتهم، يُعد مؤشرًا على **إخفاء قسري جماعي** وانتهاك صارخ لمعايير الاحتجاز القانونية، خاصة في سياق نزاع مسلح غير دولي مع وجود قوة عسكرية أجنبية.

خامسا – التحالف الدولي

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص ←مدينة تدمر ومحيطها ←باتجاه قاعدة التنف

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: الحرمان التعسفي من الحرية، تنفيذ عمليات اعتقال خارج إطار القانون الوطني، نقل محتجزين إلى قاعدة عسكرية خارج نطاق الولاية القضائية، تغييب قانوني، تهديد سيادة الدولة، خرق للضمانات الإجرائية، استخدام القوة الأجنبية لفرض إجراءات أمنية دون شفافية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام **قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية**، بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2025، بشنّ حملة اعتقالات في **مدينة تدمر ومحيطها الشرقي**، أسفرت عن احتجاز **سبعة عشر مواطنًا مدنيًا**.

التوثيق:

وفق الشهادات: فإن العملية تمت **دون أي مذكرة قضائية،** ودون الإفصاح عن التُهم أو الإعلان عن هوية المعتقلين رسميًا. وقد نُفذت العملية في ساعة مبكرة، وشملت **مداهمة لمنازل ومقرّات أمنية،** جرى خلالها اقتياد المعتقلين باتجاه **قاعدة التنف العسكرية** الواقعة جنوب شرق سوريا، والخاضعة لسيطرة أمريكية مباشرة. حتى لحظة إعداد التقرير، **لم يُعرف مصير المعتقلين،** ولم تُصدر قيادة التحالف أو الحكومة الأمريكية أي بيان توضيحي بشأن ظروف الاعتقال أو أسبابه، أو ما إذا كانوا سيُحالون إلى إجراءات قضائية وفق معايير المحاكمة العادلة.

المحافظة: محافظة حمص

المكان: محافظة حمص ‹مدينة تدمر ‹مدخل مدينة تدمر

التاريخ: 13 كانون الأول/ ديسمبر 2025 (تاريخ الحدث)، 14 كانون الأول / ديسمبر 2025 (تاريخ التوثيق)

نوع الانتهاك: خرق جسيم لأمن المنشآت العسكرية المشتركة، قتل خارج نطاق القانون في سياق نزاع مسلح غير دولي، استخدام عناصر متطرفة ضمن أجهزة رسمية، تهديد الأمن الإقليمي والدولي، تضليل رسمي للرأي العام، قصور مؤسسي خطير في آليات الفرز والمساءلة الأمنية

التفاصيل الميدانية: وثق المركز الدولي للحقوق والحريات وقوع هجوم مسلح استهدف رتلًا ومقرًا مشتركًا يضم عناصر من جهاز الأمن العام السوري وقوات أمريكية، قرب مدخل مدينة تدمر، بالتزامن مع وصول وفد أمني عسكري لعقد اجتماع وتفقد غرفة العمليات المُعدة في الموقع.

التوثيق:

وفق الشهادات: فإن منفذ الهجوم هو المدعو **طارق صطوف الحمد،** الملقب "أبو صطيف"، وهو عنصر منتسب إلى جهاز الأمن العام السوري ومسؤول قطاع في منطقة البادية، ويعمل مرافقًا خاصًا للقيادي في هيئة تحرير الشام **سفيان معردبسة** المعروف باسم "أبو جابر الشامي."

تشير الوقائع إلى أن المهاجم حاول الوصول إلى غرفة الاجتماع داخل مقر الأمن العام في تدمر، حيث كان يتواجد ضباط أمريكيون وأتراك وسوريون. وفي أحد الممرات، اشتبك مع الحراس الأمريكيين، ما أدى إلى مقتل جنديين أمريكيين وإصابة ثلاثة آخرين، قبل أن يُقدم على تفجير نفسه بواسطة حزام ناسف، ما أسفر عن مقتل عنصر واحد من الأمن العام السوري وإصابة خمسة آخرين.

وتُخالف هذه المعطيات الرواية الرسمية الأولية التي روج لها إعلام السلطة المؤقتة، والتي ادعت أن المهاجم قُتل برصاص القوات الأمريكية، قبل أن تتبدل التصريحات لاحقًا. كما أدلى المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية، نور الدين البابا، بتصريحات متناقضة، أشار في إحداها إلى أن المهاجم كان "تحت المراقبة وكان يفترض فصله قبل يوم من الحادثة"، ثم عاد لينفي أي صلة له بجهاز الأمن العام ويصنفه كعنصر تابع لتنظيم داعش، ما أثار حالة سخرية واسعة في الأوساط الشعبية، وألقى بظلال من الشك على مصداقية الخطاب الرسمي.

طارق صطوف الحمد كان عنصرًا سابقًا في تنظيم "الدولة الإسلامية" منذ عام 2014، وعمل أمنيًا في مدينة حلب، ثم قاتل في الرقة، وانتقل لاحقًا إلى البادية، قبل أن ينضم إلى جهاز الأمن العام في إدلب رغم معرفة ماضيه، ثم جرى فرزه إلى تدمر، وهي منطقة تخضع لنفوذ مباشر للقيادي سفيان معردبسة.

وتكشف هذه الحادثة عن خلل بنيوي خطير في آليات التدقيق الأمني، ودمج عناصر ذات تاريخ متطرف ضمن أجهزة رسمية، ما يشكل تهديدًا مباشرًا على الأمن المحلي والدولي، خاصة في ظل وجود قوات أجنبية.